Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq
Vol. 18 No. 3 July 2026, pp.376-388
https://doi.org/10.31185/lark.5648

Entrepreneurship and its Role in Reshaping Development Paths: An Analytical Study in the Sociology of Development

Instr. Ibtisam Sabri Younes (PhD)
University of Wasit / College of Arts / Department of Sociology
Ibtisam.Sabriyounes@uowasit.edu.iq

Received May3, 2026 | Revised May.24, 2026 | Accepted Jun1, 2026 | OnlineJul.1, 2026

ABSTRACT

The study primarily aims to achieve a set of interconnected scientific goals, which are represented in clarifying the contemporary conceptual framework of entrepreneurship and its relationship to social development, analyzing the contributions of entrepreneurial projects in creating job opportunities and reducing unemployment, in addition to exploring their role in empowering marginalized groups, especially youth and women, as well as assessing the impact of the legislative and institutional environment in promoting or hindering entrepreneurial activity Finally, the study revealed the role of social innovation in achieving comprehensive and sustainable development. It adopted a descriptive-analytical approach, employing comparative analysis of contemporary experiences to explore common patterns in the impact of entrepreneurship on social development. The study also utilized an inductive approach to draw general conclusions from specific data, providing a comprehensive understanding of the relationship between the two variables. The results showed that entrepreneurship represents an effective mechanism for reshaping the social structure by creating new economic opportunities that contribute to reducing unemployment rates and improving income levels. Furthermore, it demonstrated that small and medium-sized enterprises (SMEs) play a pivotal role in achieving social stability and enhancing economic resilience.

Keywords: Entrepreneurship, Social Development, Social Innovation, Small and Medium Enterprises (SMEs), Economic Empowerment.

ريادة الأعمال ودورها في إعادة تشكيل مسارات التنمية : بحث تحليلي في علم اجتماع التنمية

م. د ابتسام صبري يونس
جامعة واسط/كلية الآداب/قسم الاجتماع
Ibtisam.Sabriyounes@uowasit.edu.iq

الملخص

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تحقيق مجموعة من الغايات العلمية المترابطة، تتمثل في توضيح الإطار المفاهيمي المعاصر لريادة الأعمال وعلاقته بالتنمية الاجتماعية، وتحليل إسهامات المشاريع الريادية في خلق فرص العمل والحد من البطالة، فضلا عن استكشاف دورها في تمكين الفئات المهمشة وتقييم أثر البيئة التشريعية والمؤسساتية في تعزيز أو إعاقة النشاط الريادي، وأخيرًا الكشف عن دور الابتكار الاجتماعي في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف تحليل مقارن لبعض التجارب المعاصرة بهدف استكشاف الأنماط المشتركة في تأثير ريادة الأعمال على التنمية الاجتماعية، إلى جانب الافادة من المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج العامة ، بما يوفر فهمًا متكاملًا للعلاقة بين المتغيرين، وأظهرت النتائج أن ريادة الأعمال تمثل آلية فعالة لإعادة تشكيل البنية الاجتماعية بخلق فرص اقتصادية جديدة تسهم في تقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل، كما تبين أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورًا محوريًّا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز المرونة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال، التنمية الاجتماعية، الابتكار الاجتماعي

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

المقدمة

تُعدّ ريادة الأعمال في السياق المعاصر من اهم الظواهر التي أعادت تشكيل بنية الاقتصاد والمجتمع على حدٍّ سواء، فلم تعد تقتصر على إنشاء المشاريع وتحقيق الأرباح، انما تحوّلت إلى مدخل تنموي متكامل يعمل على معالجة التحديات الاجتماعية وتعزيز ديناميكية المجتمعات، ومع توسع التحولات العالمية المرتبطة بالعولمة والتقدم التكنولوجي، ظهرت الحاجة إلى نماذج تنموية أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة لمتغيرات الواقع، الأمر الذي أتاح لريادة الأعمال أن تتبوأ موقعًا محوريًّا في إعادة صياغة مسارات التنمية الاجتماعية، بقدرتها على توليد فرص العمل، ، والعمل على اشراك الأفراد في العملية الإنتاجية بصورة أكثر فاعلية، وبذلك، أصبحت ريادة الأعمال تُفهم بوصفها آلية لإعادة توزيع الفرص وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وبشكل خاص في البيئات التي تعاني من اختلالات هيكلية في سوق العمل أو محدودية في الموارد، اضافة الى تنامي الاهتمام بريادة الأعمال الاجتماعية يعكس تحوّلًا نوعيًا في الفكر التنموي، إذ يتم توظيف المبادرات الريادية لمعالجة قضايا مثل الفقر والبطالة وضعف الخدمات، بما يحقق توازنًا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، لذلك فإن دراسة دور ريادة الأعمال في هذا السياق لا تتوقف على تحليل أبعادها الاقتصادية، انما تمتد لتشمل تأثيراتها الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية، وعلى الرغم من تزايد الأدبيات التي تناولت ريادة الأعمال، إلا أن هناك حاجة مستمرة إلى مقاربات تحليلية تربط بين النشاط الريادي ومسارات التنمية الاجتماعية بشكل أكثر تكاملًا، خصوصًا في ظل التفاوت بين الدول والمجتمعات في مستويات الدعم المؤسسي والبنية التحتية والبيئة التشريعية، انطلاقًا من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسلّط الضوء على الأدوار التحويلية لريادة الأعمال في إعادة تشكيل مسارات التنمية الاجتماعية، بتحليل أبعادها المختلفة، واستكشاف تأثيرها في تمكين الأفراد والفئات المهمشة، وتعزيز فرص العمل، وتحفيز الابتكار الاجتماعي، كما تسعى إلى تقديم قراءة تحليلية متوازنة تجمع بين التأصيل النظري والاستناد إلى التجارب الواقعية، بما يساهم في بناء فهم أعمق لطبيعة العلاقة التفاعلية بين ريادة الأعمال والتنمية الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة ، وتمحورت الدراسة في تحليل دور ريادة الأعمال في إعادة تشكيل مسارات التنمية الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، وجاءت من ثلاثة محاور فضلا عن النتائج والتوصيات.

المبحث الاول: عناصر البحث ومكوناته

اولًا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في استمرار التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العديد من المجتمعات المعاصرة، وعلى رأسها ارتفاع معدلات البطالة، وضعف فرص التمكين الاقتصادي، واتساع الفجوات الاجتماعية بين الفئات المختلفة، فعلى الرغم من تزايد الاهتمام بريادة الأعمال بوصفها أداة تنموية واعدة، يظهر هذا الواقع عن وجود فجوة واضحة بين الإمكانات النظرية لريادة الأعمال وقدرتها الفعلية على إحداث تأثير ملموس في مسارات التنمية الاجتماعية، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى فاعلية النماذج الريادية القائمة، وطبيعة البيئة المؤسسية والتشريعية الداعمة لها، كما تتجسد المشكلة في محدودية توظيف ريادة الأعمال، لا سيما الاجتماعية منها، في معالجة القضايا المجتمعية بصورة منهجية ومستدامة، اضافة الى ضعف التكامل بين السياسات التنموية والمبادرات الريادية، الأمر الذي يحد من قدرتها على تحقيق نتائج شاملة، كما ان نقص الدراسات التي تتناول العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاجتماعية بشكل تحليلي متكامل، خاصة في البيئات النامية، مما يقف عائقًا في بناء فهم علمي دقيق لكيفية توجيه النشاط الريادي نحو تحقيق أثر اجتماعي مستدام، وبذلك، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يمكن لريادة الأعمال أن تساهم في إعادة تشكيل مسارات التنمية الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، وما العوامل التي تعزز أو تعيق هذا الدور؟ وتتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

1- ما طبيعة العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاجتماعية في السياق المعاصر؟
2- ما مدى إسهام المشاريع الريادية في خلق فرص العمل والحد من البطالة؟
3- كيف تسهم ريادة الأعمال في تمكين الفئات المهمشة اقتصاديًّا واجتماعيًّا؟

ثانيًا: اهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول ريادة الأعمال بوصفها مدخلًا حديثًا لإعادة توجيه مسارات التنمية الاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، إذ تساهم في تقديم فهم علمي دقيق للعلاقة التفاعلية بين النشاط الريادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، كما تكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على اظهار الدور التنموي لريادة الأعمال في معالجة قضايا محورية مثل البطالة، وضعف التمكين الاقتصادي، واتساع الفجوات الاجتماعية، من خلال دعم المبادرات الإنتاجية وتعزيز فرص العمل المستدام، وتتضح أهميتها أيضًا من خلال تقديم إطار تحليلي يمكن أن يفيد صانعي السياسات والمؤسسات التنموية في تصميم برامج داعمة لريادة الأعمال بما يحقق تنمية أكثر شمولًا وعدالة، اضافة الى إسهامها في سد فجوة معرفية تتعلق بدمج البعد الاجتماعي ضمن دراسات ريادة الأعمال التي غالبًا ما تركز على الجانب الاقتصادي فقط، كذلك توفر الدراسة أساسًا علميًا يمكن الاعتماد عليه في تطوير استراتيجيات تنموية تستند إلى الابتكار الاجتماعي وتمكين الفئات المهمشة، الأمر الذي يعزز من قدرتها على إحداث أثر ملموس في الواقع المجتمعي.

ثالثا: أهداف الدراسة

1- تسليط الضوء على مدى مساهمة ريادة الأعمال في إعادة تشكيل مسارات التنمية الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.
2- تحليل طبيعة العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاجتماعية في السياق المعاصر.
3- التعرف على مدى مساهمة ريادة الأعمال في تمكين الفئات المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا.
4- معرفة أثر البيئة التشريعية والمؤسساتية في فاعلية ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاجتماعية.

رابعًا: مفاهيم الدراسة

ا- ريادة الأعمال

تُعدّ ريادة الأعمال من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا لدورها المتنامي في تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية، حيث شهد هذا المفهوم تطورًا ملحوظًا انتقل به من كونه نشاطًا اقتصاديًّا يركز على إنشاء المشاريع وتحقيق الأرباح، إلى كونه منظومة متكاملة ترتبط بالابتكار واستثمار الفرص وتحمل المخاطر في بيئة تتميز بالتغير المستمر، ومع تعاظم التحديات التنموية في المجتمعات المعاصرة، أصبحت ريادة الأعمال تمثل أداة استراتيجية لإيجاد حلول مبتكرة تساعد في معالجة قضايا البطالة والفقر وتعزيز التمكين الاقتصادي، الأمر الذي يعطي الاهتمام المتزايد بدراستها من منظور اجتماعي وتنموي متكامل(الخضيري، 2003: 45) تنوعت التعريفات في الأدبيات العربية، نتيجة لاختلاف الزوايا التي تناولت هذا المفهوم، حيث عرّفها بعض الباحثين من منظور اقتصادي، وآخرون من منظور إداري أو تنموي فهي "عملية إنشاء مشروع جديد يعتمد على فكرة مبتكرة، ويستهدف تحقيق قيمة مضافة من خلال استغلال الفرص المتاحة في البيئة الاقتصادية"(النجار، واخرون،2010: 32) وتعرف ايضًا "مجموعة الأنشطة التي تتضمن المبادرة بإنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم من خلال تحمل المخاطر والسعي لتحقيق الربحية والنمو"(العبيدي، 2012: 21) وفي سياق أكثر شمولًا، تعرف بأنها: "سلوك تنظيمي يقوم على الابتكار والمبادرة واستثمار الموارد المتاحة بطريقة غير تقليدية بهدف تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية"(التميمي،2015: 18) ومن منظور تنموي، تعرف بأنها: "أداة اقتصادية واجتماعية تساعد في خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة من خلال دعم المبادرات الفردية والجماعية القائمة على الابتكار"(حسن،2016: 60) وتعرف ايضًا أنها: "عملية ديناميكية تتضمن التفاعل بين الفرد والبيئة بهدف إنشاء قيمة جديدة عبر توظيف الموارد بكفاءة"(عبد الكريم، 2018: 27)اما اجرائيًا تعرف الباحثة ريادة الاعمال مجموعة الأنشطة والممارسات التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات من خلال إنشاء أو تطوير مشاريع مبتكرة تستهدف استثمار الفرص المتاحة في البيئة المحيطة، بما يسهم في تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية، ويعزز من فرص التشغيل والتنمية المستدامة.

2- التنمية الاجتماعية

تعددت التعريفات الاصطلاحية لمفهوم التنمية الاجتماعية تبعًا لاختلاف الاتجاهات الفكرية، حيث ركز بعضها على البعد الإنساني، بينما اعطى بعضها الآخر أهمية للبُعد المؤسسي أو الاقتصادي، حيث عرفت بأنها: "عملية مقصودة تهدف إلى إحداث تغييرات إيجابية في البناء الاجتماعي من خلال تحسين مستوى معيشة الأفراد وتطوير قدراتهم"(السروجي2009: 25) وتعرف ايضًا هي: "جهود منظمة تستهدف إحداث تغيير اجتماعي شامل يحقق الرفاه الاجتماعي ويعزز العدالة بين أفراد المجتمع"(السكري2010: 48) وفي تعريف آخر فهي: "عملية تطوير المجتمع من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية وتوسيع فرص التعليم والصحة والعمل بما يحقق الارتقاء بالإنسان"(عبد المعطي2012: 67) ومن منظور أكثر شمولًا، فالتنمية الاجتماعية تمثل: "عملية ديناميكية تهدف إلى تمكين الأفراد والجماعات من المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية"(الطائي،2014: 39) اما التعريف الإجرائي للتنمية الاجتماعية تعرف الباحثة التنمية الاجتماعية :عملية منظمة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد داخل المجتمع من خلال تعزيز فرص العمل، وتطوير الخدمات الأساسية، وتمكين الفئات المختلفة، مما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات التنموية.

3- الابتكار الاجتماعي

يُعدّ الابتكار الاجتماعي مفهومًا متعدد الأبعاد، فقد حظي باهتمام متزايد في الأدبيات المعاصرة نظرًا لدوره في معالجة التحديات المجتمعية بطرق غير تقليدية، ويُعرَّف الابتكار الاجتماعي بأنه تطوير وتنفيذ أفكار أو مبادرات أو ممارسات جديدة تستهدف تلبية احتياجات اجتماعية غير منفذة أو تحسين الاستجابة لها، بما يحقق قيمة اجتماعية مضافة تتجاوز الأهداف الاقتصادية البحتة، حيث يعرف اصطلاحًا يرى مولغان "الأفكار الجديدة التي تعمل على تلبية الأهداف الاجتماعية وتُنفذ من خلال منظمات تهدف إلى تحقيق منفعة عامة"(مولغان، 2006: 162) وهو تعريف يركز على البعد الغائي المرتبط بتحقيق الأثر الاجتماعي، بينما يذهب فيلز وديغلماير وميلر إلى تعريفه بأنه "حل جديد لمشكلة اجتماعية يكون أكثر فعالية أو كفاءة أو استدامة من الحلول القائمة، وتعود قيمته الأساسية إلى المجتمع ككل وليس إلى الأفراد فقط"(فليز، ديغلماير، 2008: 43) وهو ما يظهر البعد التقييمي المرتبط بمقارنة الحلول المبتكرة بالبدائل التقليدية، من جانب آخر، يعرّف هاوالدت وشوارتز الابتكار الاجتماعي بوصفه "إعادة تشكيل للممارسات الاجتماعية من خلال إدخال أنماط جديدة من الفعل أو التنظيم الاجتماعي"(هاوالدات، شوارتز، 2010: 34) وهو تعريف يسلط الضوء على البعد البنيوي والتغييري في العلاقات الاجتماعية، كما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الابتكار الاجتماعي يتضمن "تصميم وتنفيذ حلول جديدة—سواء كانت منتجات أو خدمات أو نماذج—تهدف إلى تحسين رفاه الأفراد والمجتمعات"(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011: 145)، مما يعكس الطابع التطبيقي والمؤسسي لهذا المفهوم، وتعرف الباحثة الابتكار الاجتماعي اجرائيًا: مجموعة من الأفكار أو المبادرات أو النماذج الجديدة التي يتم تطويرها بهدف معالجة مشكلات اجتماعية قائمة بطرق أكثر فاعلية من الحلول التقليدية، مع تحقيق قيمة اجتماعية مضافة تعود بالنفع على المجتمع

المبحث الثاني: إسهامات ريادة الأعمال في التنمية الاجتماعية

تُعد ريادة الأعمال في الفكر التنموي الحديث من أكثر الظواهر تأثيرًا في إعادة صياغة العلاقة بين البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية، فلم تعد تُفهم باعتبارها نشاطًا فرديًا يهدف إلى تحقيق الربح أو إنشاء المشاريع فقط، انما أصبحت تشكل منظومة ديناميكية متكاملة تُنتج قيمًا اقتصادية واجتماعية في وقت واحد، فقد جاء هذا التحول نتيجة التغيرات العميقة التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، وخاصة الانتقال نحو اقتصاد المعرفة، وتزايد أهمية الابتكار والتكنولوجيا، وتراجع قدرة النماذج التقليدية للتنمية على الاستجابة للتحديات الاجتماعية المتصاعدة، وبذلك، ظهرت ريادة الأعمال بوصفها أداة مركزية لإعادة توجيه مسارات التنمية الاجتماعيةنحو مزيد من الشمول والمرونة والاستدامة(شومبيتر، 1995: 65) ويُعد إسهام ريادة الأعمال في إعادة تشكيل سوق العمل من اهم مظاهر تأثيرها الاجتماعي، حيث أصبحت المشاريع الريادية، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة، تمثل أحد

أهم مصادر خلق فرص العمل في الاقتصاد المعاصر، ويعود ذلك إلى قدرتها العالية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وانخفاض كلفة الدخول إليها مقارنة بالمؤسسات الكبرى، اضافة الى مرونتها في استيعاب أنماط عمل متنوعة، وفي ظل التحديات التي تواجهها أسواق العمل التقليدية، مثل محدودية التوظيف في القطاع العام وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، أصبحت ريادة الأعمال تمثل بديلًا عمليًا لإعادة دمج القوى العاملة داخل الدورة الاقتصادية، كما أنها لا تساهم فقط في تقليل البطالة، انما تعمل على إعادة تعريف مفهوم العمل ذاته، من خلال تعزيز ثقافة العمل الحر، والعمل القائم على المبادرة الذاتية، والانتقال من التوظيف إلى الإنتاج(دراكر، 2008: 40) ومن الإسهامات الجوهرية أيضًا لريادة الأعمال دورها في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي، حيث توفر بيئة مناسبة للفئات التي تعاني من التهميش أو ضعف الفرص، مثل النساء والشباب، للانخراط في النشاط الاقتصادي من خلال إنشاء مشاريعهم الخاصة، حيث يؤدي هذا التمكين إلى إعادة تشكيل موقع الفرد داخل البنية الاجتماعية، إذ ينتقل من موقع المتلقي للدعم أو الباحث عن وظيفة إلى موقع الفاعل الاقتصادي المنتج، لا يتوقف هذا التحول على البعد المادي فقط، انما يمتد ليشمل أبعادًا نفسية واجتماعية، مثل تعزيز الثقة بالنفس، وتوسيع دائرة المشاركة الاجتماعية، وزيادة الشعور بالاستقلالية، وهو ما ينعكس في النهاية على تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل مستويات الإقصاء(عبد المنعم، 2019: 95)، كما تؤدي ريادة الأعمال دورًا متناميًا في تطوير ما يُعرف بالابتكار الاجتماعي، وهو أحد أهم التحولات في مفهوم التنمية الحديثة، ويقصد به إيجاد حلول جديدة ومستدامة للمشكلات الاجتماعية المزمنة، مثل الفقر، وضعف الخدمات الصحية والتعليمية، وانعدم العدالة في توزيع الموارد، ويتميز هذا النوع من الابتكار بأنه لا يركز فقط على الكفاءة الاقتصادية، انما يدمج بين الجدوى الاقتصادية والأثر الاجتماعي، بحيث تصبح المشاريع الريادية وسيلة لإنتاج قيمة اجتماعية مضافة، إذ أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في وظيفة المشروع الاقتصادي، بحيث لم يعد مجرد وحدة إنتاج، انما أصبح أداة للتغيير الاجتماعي(العجلوني، 2020: 70) كما تسهم ريادة الأعمال في تقليص الفجوات الاجتماعية وإعادة توزيع الفرص الاقتصادية بشكل أكثر عدالة، بإتاحة المجال أمام مختلف الفئات الاجتماعية للمشاركة في النشاط الاقتصادي، بغض النظر عن الخلفيات الطبقية أو مستوى الدخل أو الموقع الجغرافي، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص، وتقليل الفوارق بين الفئات الاجتماعية، بما يساعد في تعزيز العدالة الاجتماعية، ومع توسع الثقافة الريادية، تتراجع تدريجيًا الفكرة التقليدية القائلة بأن النجاح الاقتصادي مرتبط فقط بالمكانة الاجتماعية أو رأس المال الكبير، لتحل محلها فكرة تعتمد على الابتكار والجهد والمبادرة الفردية(القريوتي، 2017: 110) ومن الجوانب المهمة أيضًا إسهام ريادة الأعمال في تنشيط التنمية المحلية، حيث تعتمد المشاريع الريادية بشكل كبير على استثمار الموارد المحلية المتاحة داخل المجتمعات، وتحويلها إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، وهذا يؤدي إلى خلق اقتصاد محلي أكثر استقلالية وقدرة على الاستدامة، ويقلل من الاعتماد على الخارج، كما أن هذه المشاريع تعمل على تعزيز الروابط الاجتماعية من خلال بناء شبكات من التعاون بين الأفراد والمؤسسات المحلية، مما يعزز من قوة النسيج الاجتماعي ويزيد من تماسك المجتمع المحلي، وبذلك تصبح ريادة الأعمال أداة ليس فقط للنمو الاقتصادي، انما أيضًا لإعادة بناء العلاقات الاجتماعية على أسس أكثر تعاونًا وتفاعلًا(العوالمة، 2021: 230)، كما تعمل ريادة الأعمال في إحداث تحول ثقافي عميق داخل المجتمع، يتمثل في نشر قيم جديدة مثل المبادرة، وتحمل المخاطر، والإبداع، والعمل الحر، وهذه القيم تُعد من الركائز الأساسية لبناء مجتمعات قادرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وبمرور الوقت، يؤدي انتشار هذه الثقافة إلى تغيير النظرة التقليدية للعمل، حيث ينتقل الأفراد من انتظار الوظيفة إلى السعي لخلق الفرص، وهو تحول يعكس إعادة تشكيل في العقلية المجتمعية ذاتها، وليس فقط في البنية الاقتصادية(الحسن، 2018: 50) كما ان تحقيق هذه الإسهامات لا يتم بشكل تلقائي، انما يرتبط بوجود بيئة مؤسسية وتشريعية داعمة، تشمل توفر التمويل، ومرونة القوانين، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والمعرفية، إضافة إلى وجود سياسات عامة متكاملة تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، حيث يؤدي غياب هذه العناصر إلى تقليص قدرة المشاريع الريادية على الاستمرار والتوسع، وبالتالي الحد من أثرها الاجتماعي الفعلي(الزبيدي، 2022 : 135) حيث ترى الباحثة إن ريادة الأعمال تمثل قوة تحولية عميقة في إعادة توجيه مسارات التنمية الاجتماعية في المجتمعات

المعاصرة، حيث تساهم في إعادة تشكيل سوق العمل، وتمكين الفئات المهمشة، وتنشيط التنمية المحلية، اضافة الى عن إحداث تحول ثقافي يعزز قيم المبادرة والإنتاج، وهو ما يجعلها أحد أهم المداخل الحديثة لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة ومستدامة قادرة على مواكبة التحولات العالمية المتسارعة.

المبحث الثالث: التحديات وآفاق التطوير في توظيف ريادة الأعمال لتحقيق التنمية الاجتماعية

تُعد ريادة الأعمال في المجتمعات المعاصرة إحدى أكثر الأدوات التنموية حيوية وتأثيرًا في إعادة تشكيل البنى الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا الدور التحويلي لا يزال محكومًا بمجموعة من التحديات المتداخلة التي تحد من فاعليته وتقلل من قدرته على إحداث أثر اجتماعي شامل ومستدام، وفي المقابل، فإن هذه التحديات لا تُفهم باعتبارها عوائق نهائية بقدر ما تمثل نقاط ارتكاز يمكن من خلالها تطوير بيئة ريادية أكثر نضجًا وفاعلية، بما يسمح بتعظيم دور ريادة الأعمال في توجيه مسارات التنمية الاجتماعية نحو مزيد من العدالة والشمول ومن اهمها:

أولًا: التحديات التمويلية والاقتصادية

تشكل التحديات التمويلية اهم العقبات التي تواجه المشاريع الريادية، حيث تعاني هذه المشاريع، خاصة في مراحلها الأولى، من صعوبة الحصول على التمويل الكافي بسبب ارتفاع مستوى المخاطرة المرتبط بها، وضعف الضمانات، وغياب السجل الائتماني، ويؤدي هذا الوضع إلى ما يمكن وصفه بالفجوة التمويلية، حيث لا تتوافق احتياجات المشاريع مع ما يقدمه النظام المالي التقليدي، ويؤكد عبد المنعم أن محدودية التمويل تُعد من أهم أسباب تعثر المشاريع الريادية في البيئات النامية (عبد المنعم، 2019: 102) كما أن ضعف انتشار أدوات التمويل الحديثة، مثل رأس المال الجريء والتمويل التشاركي، يزيد من تعقيد المشهد، إذ بقيت هذه الآليات محدودة الاستخدام مقارنة بالأنظمة المتقدمة، فغياب منظومة تمويل متكاملة يحد من انتقال المشاريع من مرحلة الفكرة إلى التنفيذ (العجلوني، 2020: 174) كما تؤثر التحديات الاقتصادية العامة، مثل التضخم وتقلبات السوق وضعف القوة الشرائية، على استدامة المشاريع الريادية، حيث تصبح أكثر عرضة للتقلبات نظرًا لضعف مواردها، كما أن ارتفاع تكاليف التشغيل، خاصة في المراحل الأولى، يمثل عبئًا إضافيًا قد يؤدي إلى فشل المشروع قبل تحقيق الاستقرار، حيث أن المشاريع الصغيرة هي الأكثر تأثرًا بالظروف الاقتصادية غير المستقرة (القريوتي، 2017: 121).

ثانيًا: التحديات التشريعية والمؤسسية

تُعد التحديات التشريعية والمؤسسية من العوامل الحاسمة التي تؤثر بشكل مباشر في فاعلية ريادة الأعمال وقدرتها على الإسهام في التنمية الاجتماعية، حيث يرتبط نجاح النشاط الريادي بمدى كفاءة البيئة القانونية والتنظيمية التي يعمل ضمنها، فمن اهم هذه التحديات تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيس المشاريع، مثل تعدد الجهات المعنية، وطول فترات الترخيص، وكثرة المتطلبات القانونية، وهو ما يشكل عبئًا على الرياديين، خاصة في المراحل الأولى، ويؤدي ذلك إلى إضعاف الحافز نحو المبادرة، وقد يدفع بعض الأفراد إلى العزوف عن الدخول في النشاط الريادي أو اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي، بما يحد من الأثر التنموي المتوقع (العجلوني،2020: 182) كما أن ضعف مرونة التشريعات الاقتصادية يمثل عائقًا إضافيًا، حيث لا تتناسب بعض القوانين مع طبيعة المشاريع الريادية التي تتميز بالديناميكية والتغير المستمر، فالقوانين الضريبية الصارمة، أو غياب الحوافز للمشاريع الناشئة، قد يثقل كاهل هذه المشاريع ويقلل من قدرتها على الاستمرار والنمو، فالبيئة التشريعية غير المرنة تؤثر سلبًا على تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (القريوتي، 2017: 134) كما يُعد ضعف حماية الملكية الفكرية من التحديات المهمة، خاصة للمشاريع القائمة على الابتكار، حيث يؤدي غياب الحماية القانونية الكافية إلى تقليل حوافز الإبداع، ويزيد من مخاطر سرقة الأفكار أو تقليد المنتجات، مما ينعكس سلبًا على استدامة المشاريع الريادية (عبد المنعم، 2019: 118، كما يؤدي القصور المؤسسي، المتمثل في ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، وتداخل الصلاحيات، وغياب جهة مركزية داعمة لريادة الأعمال إلى بيئة غير مستقرة تنظيميًا، ويزيد من حالة عدم اليقين لدى الرياديين، حيث يعد غياب التكامل المؤسسي اهم معوقات تطوير النشاط الريادي

في البيئات النامية (العواملة، 2021: 222) حيث، تبين الباحثة أن التحديات التشريعية والمؤسسية لا تتوف على الجوانب القانونية فقط، انما تمتد إلى كفاءة المؤسسات وآليات عملها، مما يتطلب إصلاحات هيكلية تضمن تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتوفير بيئة تنظيمية مرنة ومحفزة، قادرة على دعم ريادة الأعمال وتعظيم دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ثالثًا: التحديات الثقافية والاجتماعية

تُعد التحديات الثقافية والاجتماعية من العوامل العميقة التي تؤثر في توجه الأفراد نحو ريادة الأعمال، حيث ترتبط هذه التحديات بالبنية القيمية وأنماط التنشئة الاجتماعية السائدة، ومن اهم هذه العوائق استمرار هيمنة ثقافة الاعتماد على الوظيفة التقليدية بوصفها الخيار الأكثر أمانًا، الأمر الذي يحد من انتشار ثقافة المبادرة الفردية ويضعف الاتجاه نحو العمل الحر (العواملة، 2021: 218)كما أن ضعف ترسيخ ثقافة المخاطرة المحسوبة يشكل عائقًا مهمًا، حيث يميل كثير من الأفراد إلى تجنب التجارب الجديدة خوفًا من النتائج غير المضمونة، في ظل بيئة اجتماعية لا تتقبل الفشل بسهولة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المبادرات الريادية، خاصة في المراحل المبكرة من النشاط الاقتصادي (ابو النصر، 2018: 54) ومن جهة أخرى، تؤثر المحددات الاجتماعية المرتبطة بالبنية الأسرية والتقاليد المجتمعية في حجم المشاركة الريادية، حيث قد تُقيَّد بعض الفئات، ولا سيما النساء، بقيود اجتماعية تحد من انخراطهن في النشاط الاقتصادي المستقل، وهو ما ينعكس على مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع (الخفاجي، 2021: 121) كما ان ضعف الوعي المجتمعي بالدور التنموي لريادة الأعمال، واقتصار النظر إليها كوسيلة للربح الفردي، يقلل من إدراك أهميتها كأداة لمعالجة قضايا اجتماعية مثل البطالة والفقر، وهو ما يحد من الدعم المجتمعي لها ويضعف تأثيرها في تحقيق التنمية الشاملة (الساعدي، 2019: 87) لذلك ترى الباحثة ان تجاوز هذه التحديات يتطلب إعادة بناء الوعي المجتمعي، وتعزيز ثقافة المبادرة والابتكار، ونشر النماذج الإيجابية، بما يساهم في خلق بيئة اجتماعية داعمة لريادة الأعمال وقادرة على توظيفها في خدمة التنمية الاجتماعية.

رابعًا: التحديات المعرفية والتعليمية

تُعد التحديات المعرفية والتعليمية من العوائق البنيوية التي تؤثر في فاعلية ريادة الأعمال، إذ يرتبط نجاح المشاريع الريادية بمدى توفر المعرفة والمهارات اللازمة لإدارتها وتطويرها، وبذلك، تعاني العديد من الأنظمة التعليمية من ضعف إدماج مفاهيم ريادة الأعمال ضمن مناهجها، حيث يتركز التعليم في الغالب على الجوانب النظرية، دون تنمية مهارات التفكير الإبداعي، وحل المشكلات، والعمل التطبيقي، ويؤدي ذلك إلى تخريج أفراد يفتقرون إلى الكفاءات الريادية الأساسية، مما يحد من قدرتهم على إنشاء مشاريع ناجحة (الموسوي، 2020 : 76) كما يمثل ضعف الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل يمثل تحديًا إضافيًا، حيث لا تتوافق المهارات المكتسبة مع متطلبات البيئة الريادية التي تتميز بالديناميكية والتغير المستمر، ويؤدي هذا التباين إلى انخفاض كفاءة المشاريع الناشئة وزيادة احتمالات فشلها في مراحلها الأولى، حيث يعد أن غياب التعليم التطبيقي في مجال ريادة الأعمال من اهم أسباب ضعف الأداء الريادي في المجتمعات النامية (العامري، 2020: 103) كما إن محدودية برامج التدريب والتأهيل المتخصصة في ريادة الأعمال، وضعف الوصول إلى المعرفة الحديثة والتقنيات المتطورة، يقللان من فرص تطوير المشاريع الريادية، ويحدان من قدرتها على الابتكار والمنافسة، كما يتعكس نقص الوعي بالممارسات الإدارية والتسويقية الحديثة سلبًا على استدامة المشاريع وقدرتها على التوسع (عبد الحميد، 2021: 44) وعليه، ترى الباحثة ان معالجة هذه التحديات تتطلب تطوير المنظومة التعليمية، وتعزيز التعليم الريادي التطبيقي، وربط المعرفة النظرية بالواقع العملي، بما يساهم في إعداد جيل يمتلك المهارات اللازمة لقيادة المشاريع الريادية والمساهمة في التنمية الاجتماعية.

خامسًا: تحديات البنية التحتية والدعم المؤسسي

تمثل البنية التحتية الداعمة أحد المرتكزات الأساسية لنجاح ريادة الأعمال، وتشمل الحاضنات، والمسرعات، ومراكز التدريب، وشبكات التمويل، والبنية الرقمية، إلا أن العديد من البيئات، خاصة في الدول النامية، تعاني من ضعف في هذه البنية، مما يؤثر بشكل

مباشر على قدرة المشاريع الريادية على النمو والاستمرار، فغياب الحاضنات والمسرعات المتخصصة، أو محدودية انتشارها، يحرم الرياديين من الدعم الفني والإرشادي اللازم لتحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتطبيق، كما أن ضعف خدمات الاستشارة والتوجيه يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة، تزيد من احتمالات فشل المشاريع في مراحلها المبكرة (الجبوري، 2022: 69) كما أن محدودية البنية الرقمية تمثل تحديًا مهمًا، خاصة في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، حيث تعيق ضعف شبكات الاتصال والتكنولوجيا قدرة المشاريع على الوصول إلى الأسواق وتوسيع نطاق عملها، فضعف البنية التكنولوجية يُعد من اهم المعوقات التي تحد من تطور ريادة الأعمال الحديثة (الحيالي، 2021: 58) كما يؤدي ضعف الدعم المؤسسي، سواء من قبل الجهات الحكومية أو منظمات المجتمع المدني، إلى نقص في البرامج المساندة، مثل التمويل، والتدريب، والتسويق، مما يقلل من فرص نجاح المشاريع الريادية، كما أن غياب التنسيق بين الجهات الداعمة يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف أثرها التنموي (العاني، 2018: 132).

اما آفاق تطوير دور ريادة الأعمال في دعم التنمية الاجتماعية

فتمثل آفاق تطوير ريادة الأعمال في المجتمعات المعاصرة امتدادًا طبيعيًّا للنقاش في التحديات التي تواجه هذا المجال، إذ إن تجاوز هذه التحديات يفتح المجال أمام تعزيز دور ريادة الأعمال كأداة استراتيجية في إعادة توجيه مسارات التنمية الاجتماعية نحو مزيد من الشمول والاستدامة، ويقوم هذا التطوير على مجموعة من التحولات المتكاملة التي تشمل الإصلاح المؤسسي، وتحديث المنظومة التعليمية، وتوسيع التحول الرقمي، وتعزيز الشراكات، بما يضمن رفع كفاءة البيئة الريادية وزيادة أثرها الاجتماعي، يأتي في مقدمة هذه الآفاق تطوير السياسات العامة والإصلاح التشريعي، حيث يُعد الإطار القانوني والتنظيمي من المحددات الأساسية لنجاح المشاريع الريادية، ويتطلب ذلك إعادة النظر في التشريعات بما يتلاءم مع طبيعة المشاريع الناشئة التي تتميز بالمرونة وسرعة التغير، من خلال تبسيط إجراءات التأسيس والترخيص، وتخفيف الأعباء الضريبية، وتطوير أنظمة حماية الملكية الفكرية، كما أن توفير بيئة تنظيمية مستقرة ومحفزة يسهم في رفع مستوى الثقة لدى الرياديين وزيادة معدلات تأسيس المشاريع واستدامتها، وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن تحسين البيئة التنظيمية يعد من العوامل الحاسمة في تعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الشمري، 2022: 140) كما يُعد تطوير التعليم الريادي وبناء القدرات البشرية من أهم الآفاق المستقبلية، إذ إن إدماج مفاهيم ريادة الأعمال في المناهج التعليمية يساهم في تشكيل جيل يمتلك مهارات الابتكار والتفكير النقدي وحل المشكلات، كما أن تعزيز التعليم التطبيقي وربط المعرفة بسوق العمل يساعد في تقليص الفجوة بين الجانب النظري والواقع العملي، مما يزيد من جاهزية الأفراد للانخراط في النشاط الريادي، وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن التعليم الريادي المبكر يعزز من فرص إنشاء مشاريع ناجحة ومستدامة (الحمداني، 2019: 91) كما يشكل تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية مهمة لتطوير بيئة ريادة الأعمال، حيث يمكن للدولة أن توفر الإطار التشريعي والدعم المؤسسي، في حين يساهم القطاع الخاص في التمويل والخبرة والإدارة، ويساعد هذا التكامل في تحسين جودة الدعم المقدم للمشاريع الريادية، وزيادة قدرتها على الاستمرار والتوسع، كما أن إشراك منظمات المجتمع المدني يعزز من توجيه المشاريع نحو معالجة القضايا الاجتماعية بشكل أكثر فعالية، حيث تشير منظمة العمل الدولية إلى أن الشراكات المؤسسية ترفع من كفاءة البرامج الداعمة لريادة الأعمال (يوسف، 2022: 83) ومن الآفاق المهمة أيضًا التوسع في ريادة الأعمال الاجتماعية، التي تمثل نموذجًا متقدمًا يجمع بين تحقيق العائد الاقتصادي وإحداث أثر اجتماعي مباشر، حيث تركز على إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة لمشكلات مثل الفقر والبطالة وضعف الخدمات الأساسية، ويساهم هذا التوجه في إعادة تعريف المشروع الاقتصادي بوصفه أداة للتغيير الاجتماعي وليس مجرد وحدة إنتاجية، فقد اظهرت تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن ريادة الأعمال الاجتماعية أصبحت أحد المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة في العصر الحديث (الزبيدي، 2020: 57) كما يمثل التحول الرقمي يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز دور ريادة الأعمال، إذ يتيح إنشاء مشاريع منخفضة التكلفة وعالية الكفاءة، ويوفر إمكانيات واسعة للوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية، كما يساهم استخدام التقنيات الحديثة مثل التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء وزيادة فرص النمو، فالتحول الرقمي أصبح عنصرًا محوريًا في دعم

الابتكار وريادة الأعمال عالميًا (الكعبي، 2021: 111) كما ان تعزيز الثقافة الريادية داخل المجتمع يمثل اتجاهًا طويل المدى، حيث يتطلب نشر قيم المبادرة، والابتكار، وتحمل المخاطر، من خلال التعليم والإعلام والبرامج التوعوية، حيث تساهم النماذج الناجحة في تغيير الصورة النمطية السلبية حول العمل الحر ويعزز من جاذبية ريادة الأعمال كخيار مهني واجتماعي، وتشير تقارير التنمية البشرية إلى أن الثقافة الريادية تعد عاملًا مهمًا في رفع مستويات النشاط الاقتصادي وتحسين جودة الحياة (السامرائي،2021: 74) وعليه، تبين الباحثة أن آفاق تطوير ريادة الأعمال تعتمد على مقاربة شمولية متكاملة تجمع بين الإصلاح التشريعي، والتطوير التعليمي، والتحول الرقمي، وتعزيز الشراكات، بما يجعل من ريادة الأعمال أداة فاعلة في تحقيق تنمية اجتماعية أكثر عدالة واستدامة في المجتمعات المعاصرة.

المبحث الثالث: بيان دور ريادة الأعمال في توجيه التنمية الاجتماعية

النتائج والتوصيات

أولًا: نتائج الدراسة

1- تظهر النتائج أن ريادة الأعمال تساعد بشكل فاعل في إعادة توجيه مسارات التنمية الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات الدخل.
2- أظهرت النتائج أن المشاريع الريادية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، تعزز النشاط الاقتصادي المحلي وتحد من الفجوات الاجتماعية.
3- كشفت الدراسة أن ريادة الأعمال الاجتماعية تمثل نموذجًا يجمع بين القيمة الاقتصادية والقيمة الاجتماعية في معالجة قضايا الفقر والتهميش.
4- بينت النتائج أن الابتكار الاجتماعي يعد عنصرًا محوريًا في رفع فاعلية المشاريع الريادية في مواجهة المشكلات الاجتماعية.
5- أوضحت الدراسة أن فاعلية ريادة الأعمال ترتبط بتوفر بيئة داعمة تشمل التشريعات المرنة والتمويل والبنية التحتية والمعرفية.
6- أشارت النتائج إلى وجود تحديات تعيق دور ريادة الأعمال، مثل ضعف الدعم المؤسسي ومحدودية التمويل والقصور التشريعي.

ثانيًا: توصيات الدراسة

1- ضرورة إدماج ريادة الأعمال ضمن السياسات التنموية بوصفها أداة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية.
2- العمل على تطوير بيئة تشريعية مرنة تدعم تأسيس ونمو واستدامة المشاريع الريادية.
3- تعزيز دعم الابتكار الاجتماعي وتوفير آليات تمويل مناسبة للمبادرات الريادية ذات الأثر الاجتماعي.
4- إدراج مفاهيم ومهارات ريادة الأعمال في المناهج التعليمية لتعزيز الثقافة الريادية لدى الشباب.
5- تعزيز الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني لدعم المشاريع الريادية.
6- تشجيع إجراء دراسات تطبيقية إضافية حول أثر ريادة الأعمال في التنمية الاجتماعية في بيئات مختلفة.

المراجع

1-أبو النصر، مدحت محمد.(2018). تنمية المجتمع المعاصر: مدخل حديث في التنمية الاجتماعية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

2-التميمي، خليل إبراهيم. (2015). ريادة الأعمال وتطوير المشاريع الصغيرة، دار إثراء، عمان.

3-الجبوري، سيف عدنان.(2022). اقتصاد المعرفة ودعم المشاريع الريادية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد.

4-الحسن، إبراهيم. (2018). التنمية الاجتماعية: المفهوم والأبعاد. دار المسيرة، عمان.

5-حسن، أحمد علي. (2016). اقتصاديات ريادة الأعمال، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

6-الحمداني، رائد جاسم. (2019).المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار الرافدين، بغداد.

7-الحيالي، سعد غالب.(2021). ريادة الأعمال الاجتماعية ودورها في تمكين الفئات المهمشة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد 4.

8-الخضيري، محسن أحمد. (2003). ريادة الأعمال: مدخل استراتيجي، مجموعة النيل العربية،القاهرة.

9-الخفاجي، نعمة عباس(2021). دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاجتماعية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 13، العدد 2.

10-دراكر، بيتر. (2008). الابتكار وريادة الأعمال، مكتبة العبيكان، الرياض.

11-الراي، نورا نوري، عبد، لبنى نمير.(2025).التكنولوجيا الرقمية وعلاقتها بريادة الاعمال الاجتماعية، مجلة لارك، جامعة واسط، كلية الآداب، المجلد 17، العدد3 DOI: https://doi.org/10.31185/lark.4345.

12-الزبيدي، أحمد. (2022). ريادة الأعمال الاجتماعية وأثرها في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، مجلد 28، عدد 3.

13-الزبيدي، حيدر فاضل.(2020). البيئة التشريعية للمشروعات الريادية، مكتبة السنهوري، بغداد.

14-الساعدي، علي فاضل.(2019). التمكين الاقتصادي وأثره في التنمية المجتمعية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف.

15-السامرائي، أحمد عبد الله.(2021). الابتكار وريادة الأعمال في المجتمعات الحديثة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

16-السروجي، طلعت مصطفى. (2009). التنمية الاجتماعية: مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

17-السكري، أحمد محمد. (2010). علم الاجتماع التنموي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية

18-الشمري، علي كاظم.(2022). أثر الابتكار الاجتماعي في تعزيز التنمية المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، العدد 45.

19-شومبيتر، جوزيف. (1995). نظرية التنمية الاقتصادية. ترجمة: إبراهيم وزينب شتا، دار النهضة العربية، القاهرة.

20-الطائي، حميد عبد النبي. (2014). التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية، دار اليازوري، عمان.

21-العامري، صالح مهدي.(2020). التنمية الاجتماعية في ظل التحولات المعاصرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.

22-العاني، إبراهيم خليل.(2018). اقتصاديات التنمية الاجتماعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

23-عبد الحميد، طارق محمد. (2021).ريادة الأعمال والتنمية المستدامة، دار الفكر الجامعي، القاهرة.

24-عبد الكريم، محمد عبد الله. (2018). مدخل إلى ريادة الأعمال، دار اليازوري، عمان.

25-عبد المعطي، عبد الباسط. (2012). قضايا التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة.

26-عبد المنعم، السيد. (2019). ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

27-العبيدي، سعد غالب. (2012).إدارة المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، دار المسيرة، عمان.

28-العجلوني، محمد. (2020). ريادة الأعمال: المفاهيم والأسس والتطبيقات، دار اليازوري، عمان.

29-العلاق، بشير عباس. (2021).ريادة الأعمال وأثرها في تحقيق التنمية المجتمعية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 3.

30-العواملة، ناصر. (2021). دور ريادة الأعمال في الحد من البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 48، عدد 2.

31-فيلز، جيمس أ.، ديغلماير، كريستيان، وميلر، ديلان. (2008). إعادة اكتشاف الابتكار الاجتماعي، مجلة ستانفورد للابتكار الاجتماعي، المجلد 6، العدد 4.

32-القريوتي، محمد. (2017). إدارة المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال، دار وائل، عمان.

33-الكعبي، محمد جابر.(2021). التنمية الاجتماعية وأبعادها الاقتصادية المعاصرة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 28، العدد 1.

34-منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(2011). تعزيز الابتكار لمواجهة التحديات الاجتماعية، منشورات OECD، باريس.

35-الموسوي، حسن كريم.(2020). المشروعات الريادية وأثرها في الحد من البطالة، مجلة البحوث الاجتماعية، العدد 29.

36-مولغان، جيف .(2006). عملية الابتكار الاجتماعي، مجلة الابتكار: التكنولوجيا والحوكمة والعولمة، المجلد 1، العدد 2.

37-النجار، فايز جمعة وآخرون. (2010). ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد، عمان.

38-هاوالدت، يورغن، وشوارتز، مايكل. (2010). الابتكار الاجتماعي: المفاهيم ومجالات البحث والاتجاهات الدولية، جامعة دورتموند التقنية، ألمانيا.

39-يوسف، أمل عبد الكريم.(2022). تمكين الشباب من خلال ريادة الأعمال، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 18.

Sources

1-Abu Al-Nasr, Medhat Muhammad. (2018). Developing Contemporary Society: A Modern Approach to Social Development, Arab Group for Training and Publishing, Cairo.

2-Drucker, Peter. (2008). Innovation and Entrepreneurship, Al-Obaikan Library, Riyadh.

3-Al-Zubaidi, Ahmed. (2022). Social Entrepreneurship and its Impact on Sustainable Development, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 28, Issue 3.

4-Al-Zubaidi, Haider Fadel. (2020). The Legislative Environment for Entrepreneurial Projects, Al-Sanhouri Library, Baghdad.

5-Al-Saadi, Ali Fadhil. (2019). Economic Empowerment and its Impact on Community Development, Dar Al-Dhiyaa for Printing and Publishing, Najaf.

6-Al-Samarrai, Ahmed Abdullah. (2021). Innovation and Entrepreneurship in Modern Societies, Dar Ghaydaa for Publishing and Distribution, Amman.

7-Al-Sarouji, Talaat Mustafa. (2009). Social Development: A Theoretical Introduction, Dar Al-Maarefa Al-Jami'iya, Cairo.

8-Al-Sukari, Ahmed Muhammad. (2010). Developmental Sociology, Dar Al-Maarefa Al-Jami'iya, Alexandria.

9-Al-Shammari, Ali Kadhim. (2022). The Impact of Social Innovation on Promoting Local Development, Journal of Humanities, University of Babylon, Issue 45.

10-Schumpeter, Joseph. (1995). Theory of Economic Development. Translated by Ibrahim and Zainab Shata, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.

11-Al-Ta'i, Hamid Abdul-Nabi. (2014). Sustainable Development and its Social Dimensions, Dar Al-Yazouri, Amman.

12-Al-Amri, Saleh Mahdi. (2020). Social Development in Light of Contemporary Transformations, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, Amman.

13-Al-Ani, Ibrahim Khalil. (2018). The Economics of Social Development, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman.

14-Abdel Hamid, Tariq Muhammad. (2021). Entrepreneurship and Sustainable Development, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Cairo.

15-Abdel-Mo'ti, Abdel-Basset. (2012). Issues of Social Development, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.

16-Abdel-Moneim, El-Sayed. (2019). Entrepreneurship and Economic Development, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria.

17-Al-Ajlouni, Muhammad. (2020). Entrepreneurship: Concepts, Foundations, and Applications, Dar Al-Yazouri, Amman.

18-Al-Alaq, Bashir Abbas. (2021). Entrepreneurship and its Impact on Achieving Community Development, Journal of Economic Sciences, Volume 16, Issue 3.

19-Al-Awamleh, Nasser. (2021). The Role of Entrepreneurship in Reducing Unemployment and Achieving Social Development, Journal of Administrative Science Studies, Volume 48, Issue 2.

20-Fells, James A., Degelmayer, Christian, and Miller, Dylan. (2008). Rediscovering Social Innovation, Stanford Journal of Social Innovation, Volume 6, Issue 4.

21-Al-Jubouri, Saif Adnan. (2022). The Knowledge Economy and Supporting Entrepreneurial Projects, Dar Al-Duktur for Administrative and Economic Sciences, Baghdad.

22-Al-Qaryouti, Muhammad. (2017). Small Business Management and Entrepreneurship, Dar Wael, Amman.

23-Al-Kaabi, Muhammad Jaber. (2021). Social Development and its Contemporary Economic Dimensions, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 28, Issue 1.

24-Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2011). Promoting Innovation to Address Social Challenges, OECD Publications, Paris.

25-Al-Moussawi, Hassan Karim. (2020). Entrepreneurial Projects and Their Impact on Reducing Unemployment, Journal of Social Research, Issue 29.

26-Mulgan, Jeff. (2006). The Social Innovation Process, Journal of Innovation: Technology, Governance, and Globalization, Volume 1, Issue.

27-Al-Najjar, Fayez Juma, et al. (2010). Entrepreneurship and Small Business Management, Dar Al-Hamid, Amman.

28-Al-Rai, Noura Nouri, and Abdul, Lubna Nimir. (2025). Digital Technology and its Relationship to Social Entrepreneurship, Lark Journal, University of Wasit, College of Arts, Volume 17, Issue 3.

29-Hawaldt, Jürgen, and Schwartz, Michael. (2010). Social Innovation: Concepts, Research Areas, and International Trends. Dortmund University of Technology, Germany.

30-Yousef, Amal Abdel-Karim. (2022). Empowering Youth Through Entrepreneurship. Journal of Social Studies, Issue 18.

31-Al-Janabi, Hussein Ali. (2020). Small Projects and Their Role in Addressing Unemployment, Journal of Management and Economics, Issue 124.

32-Al-Obaidi, Saad Ghaleb. (2012). Small Business Management and Entrepreneurship. Dar Al-Masirah, Amman.

33-Al-Tamimi, Khalil Ibrahim. (2015). Entrepreneurship and Small Business Development. Dar Ithraa, Amman.

34-Hassan, Ahmed Ali. (2016). The Economics of Entrepreneurship. Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Cairo.

35-Abdel-Karim, Muhammad Abdullah. (2018). An Introduction to Entrepreneurship. Dar Al-Yazouri, Amman

36-Al-Hassan, Ibrahim. (2018). Social Development: Concept and Dimensions, Dar Al-Masirah, Amman.

37-Al-Hamdani, Raed Jassim. (2019). Small Projects and Their Role in Economic and Social Development, Dar Al-Rafidain, Baghdad.

38-Al-Hayali, Saad Ghaleb. (2021). Social Entrepreneurship and its Role in Empowering Marginalized Groups, Anbar University Journal of Humanities, Issue 4.

39-Al-Khafaji Neama Abbas (2021). The Role of Entrepreneurship in Achieving Social Development, Journal of the College of Administration and Economics, University of Kufa, Volume 13, Issue 2.https://doi.org/10.31185/lark.4345 DOI: